



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# نفت البصرة بين ضخامة الاحتياطات والهدر في الموارد

د. يحيى حمود حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

### ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## نفت البصرة بين ضخامة الاحتياطات والهدر في الموارد

د. يحيى حمود حسن \*

### ا. الملخص التنفيذي:

1. تتميز القدرة التصديرية لنفت البصرة بأنها ذات ارتباطات دولية تتعلّق في السوق الخارجية؛ إلا أنّه يتطلّب من شركة التسويق العراقية زيادة أرباح تصدير النفط الخام العراقي في أسواق النفط الدولية، عن طريق تحقيق نوع من التوازن في التوزيع الجغرافي لصادراته إلى مناطق الاستهلاك الرئيسة في العالم.

2. يُعدُّ النفط والغاز من أهم مصادر تلوث البيئة بمختلف مراحلها الإنتاجية والاستهلاكية في محافظة البصرة، إذ للنفت تأثير ملحوظ على الناحية البيئية والاجتماعية؛ لذا تظهر واحدة من أصعب الأمور في مجالات التنمية، وهو تحقيق تنمية سريعة من دون أضرار بيئية.

3. لا توجد إجراءات حكومية تحدُّ من ارتفاع مستويات التلوث، وتقلل من الانبعاثات في الإنتاج، ولا توجد سياسة تشجّع مصادر الطاقة المتجدّدة؛ ممّا يزيد خطورة التلوث في محافظة البصرة. كما تفتقر مصافي العراق إلى وجود أقسام خاصة لقياس مدى تلوث عناصر البيئة الماء، والهواء، والتربة، والعمل في التحكم في مصادر هذه الملوثات؛ لتكون درجاتها في حدود المسموح به من قبل منظمات حماية البيئة.

4. فيما يتعلّق بأموال إيرادات البترودولار، وبما أنّ البصرة المدينة الأكثر إنتاجاً للنفط في العراق، إذ تنتج أكثر من (3) مليون برميل يومياً، ونفرض بحدود (3) مليون دولار يومياً، وعليه يكون إيرادات المحافظة في السنة بحدود (32.400) مليار دولار سنوياً (90 مليون دولار شهرياً×360 يوماً).

5. إيرادات مصافي البصرة (تبلغ طاقة تكرير مصفى البصرة بحدود 150 ألف برميل يومياً)، ولا بدّ من إعادة نظر بالامتيازات الممنوحة إلى المحافظة وتخصيصاتها، خصوصاً أنّها تعاني من التلوث أكثر من غيرها من المحافظات.

\* جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد.

6. تحسين الإجراءات الحكومية في طريقة التعامل مع قضية أموال البترو دولار، وحل المعضلة البيروقراطية في عرقلة تمرير الأموال المخصصة إلى المحافظة بوصفها من المحافظات المنتجة للنفط.
7. يمتاز النفط العراقي الخام بارتفاع نسبة الكبريت فيه، مما يتطلب معالجته قبل عرضه في السوق، وتفتقر المصافي العراقية إلى وجود أقسام خاصة لقياس مدى تلوث عناصر البيئة (الماء، والهواء، والتربة)، والعمل في التحكُّم في مصادر هذه الملوثات لتكون درجاتها في حدود المسموح به من قبل منظمات حماية البيئة، وهنا لا بدَّ من التركيز على التبعات الصحية التي تتحمَّلها المحافظة جزَّاء الاستخدام المحجف للبيئة.

## II. المقدمة:

تمثِّل محافظة البصرة واحدة من أهم الركائز الاقتصادية في العراق، فهي تمتلك احتياطي نفطي ضخم يمثِّل (70%) من القدرة الإنتاجية في البلاد، كما أنَّها تضم أكبر مصافي التكرير الإستراتيجية، فضلاً عن أنَّها نافذة البلاد المائية صوب الخليج، وبحر العرب، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر. ويتجه نحو (25%) من إجمالي إنتاج النفط العراقي إلى الاستهلاك المحلي، و(5%) إلى محطات الكهرباء التي تستهلك النفط الخام الخفيف، و(20%) إلى مصافي التكرير للحصول على المشتقات النفطية، مثل: (البنزين، والنفط البيض، وزيت الغاز، وزيت التشحيم... إلخ) التي تستهلك محلياً، وتقوم شركة توزيع المنتجات النفطية بتوزيع المشتقات على محطات الوقود<sup>(1)</sup>. وتعدُّ البصرة من أوائل المدن التي شُيِّدت فيها مصافي النفط في العراق، ومن بين الدول التي بنت مصفئ في الشرق الأوسط، إذ ترجع بداية نشاط صناعة التكرير في العراق إلى عام 1927، حينما شُيِّدت المصفي الأول في الوند. وجرى -في سنة 1953- تشييد مصفى المفتية في شمال مدينة البصرة، ومن ثمَّ مصفى الشعبية غرب مدينة البصرة في نيسان عام 1974<sup>(2)</sup>. تقوم هذه المصافي في إنتاج المنتجات النفطية، وهي كالآتي: (النافثا، والنفط الأبيض، ووقود الطائرات، وزيت الغاز، وزيت الوقود).

ويبلغ الإنتاج من حقول البصرة حوالي (3,25) مليون برميل باليوم من طاقة العراق الإنتاجية، وبحدود (70%) من إجمالي إنتاج العراق تأتي بخاصة من الرميلة الشمالي والجنوبي

1. وزارة النفط العراقية، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الأول، ص-109.

2. منظمة الأقطار العربية للبترو، مستقبل صناعة التكرير، 1975، ص 175.

(1,4 مليون برميل باليوم)، وغرب القرنة (550,000 برميل باليوم)، والزبير (403,000 برميل باليوم)، ومجنون (198,00 برميل باليوم)، ونهران عمر (63,000 برميل باليوم)، واللحيس (30,000 برميل باليوم).

### iii. الإمكانيات الاقتصادية لمحافظة البصرة:

تُعدُّ البصرة من أغنى المدن في العالم، بامتلاكها مورداً نفطياً ضخماً، والذي يمكن توضيحه عن طريق المؤشرات الآتية:

**أولاً: الاحتياطات النفطية:** يُعدُّ معرفة الحجم الحقيقي للثروة النفطية وخواصها مثل الكثافة النوعية، والمحتوى الكبريتي أمراً مهماً؛ لتحديد الأهمية الاقتصادية، إذ يتمتع العراق باحتياطات نفطية مؤكدة كبيرة تبلغ (148.4) مليار برميل، ويحتل المرتبة الرابعة عالمياً بعد فنزويلا والسعودية وإيران بنسبة تبلغ حوالي (11,5%) من إجمالي الاحتياطات العالمية لعام 2020<sup>(3)</sup>. تمتلك البصرة أكبر احتياطي نفطي بالعراق تقدر بحوالي (102.5) مليار برميل بنسبة (70%) من إجمالي احتياطي العراق، تتوزع على (15) حقلاً، منها ثمن حقول منتجة، وسبعة ما زالت تنتظر التطوير، وتضم أكبر خمسة حقول نفطية عملاقة (Super Giants) في العراق هي: (الرميلة الشمالية، والرميلة الجنوبية، ومجنون، وغرب القرنة، والزبير). وهذه الحقول هي:

**1. حقل الرميلة الشمالية:** هو من الحقول العراقية العملاقة، ويمتد من غرب مدينة البصرة متجهاً جنوباً، وهو تاسع حقل نفطي عالمي، ويوجد فيه أجود أنواع النفط، بكثافة (35) درجة، وأبعاد الحقل (43) طولاً و(13) عرضاً.

ويُعدُّ هذا الحقل أول حقل استغل بالاستثمار الوطني؛ لأنه من الحقول المؤكدة وجود النفط فيها بكميات كبيرة، وقد بدأت لأول مرة عمليات الحفر فيه في 15 تموز عام 1970، وكان موعد إنتاج النفط وتصديره من هذا الحقل في عام 1972 من قبل شركة النفط الوطنية، وأنجز مد أنبوب تصدير النفط من حقل الرميلة الشمالي إلى ميناء الفاو عام 1972 بطاقة (18) مليون طن سنوياً، وبطول (138 كم) وقطر (28 عقدة)<sup>(4)</sup>.

3. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط تقرير الأمين العام السنوي، العدد 47، الكويت، 2020، ص 112.

4. وزارة النفط العراقية، دليل شركة نفط الجنوب، البصرة، 2007، ص 1.

2. **حقل الرمييلة الجنوبية:** يقع هذا الحقل في الجنوب الغربي للبصرة في قضاء الزبير، وهو امتداد لحقل الرمييلة الشمالية، ويدخل جزؤه الجنوبي في دولة الكويت، أمّا أهم مميزات الحقل وخواصه أنّه يصنّف من الحقول العملاقة الكبيرة، إذ يبلغ احتياطيه نحو (8) مليار برميل، وهو من النوع المتوسط الخفيف بكثافة (35) درجة (API)، ومحتوى الكبريت (%0.02). بدأ الإنتاج منه عام 1954، ويُعدّ من أكبر الحقول النفطية المنتجة في جنوب العراق، ويعمل هذا الحقل بواسطة الرفع الاصطناعي<sup>(5)</sup>. يعاني من قلة إدخال التطور التقني، أمّا في الجانب الكويتي فقد اعتمدت تقنيات حديثة لاستغلال حقولها الشمالية المشترك مع العراق، وقد ازداد الإنتاج من حقلي الرمييلة.

3. **حقل الزبير:** يقع هذا الحقل جنوب غرب البصرة في قضاء الزبير، ويمتد باتجاه خور الزبير، ويصل إلى شمال مدينة سفوان، وبمسافة كيلومتر واحد عنها باتجاه الشمال حتى يصل إلى ضفاف هور الحمار، ويبلغ متوسط طول الحقل (45) كيلو متر، ومتوسط عرضه (13) كم، وبذلك تكون مساحته الكلية (585 كم مربع). ويوجد النفط على عمق من (2000-3300) متر<sup>(6)</sup>.

يُعدّ حقل الزبير من الحقول الكبيرة المنتجة في العراق، وهو من الحقول العملاقة الكبيرة، وأول حقل اكتُشِفَ وطُوّر في المدينة من قبل شركة نفط البصرة عام 1948، وقد أنتج النفط بكميات تجارية في زبير/1 عام 1949، وهو من النوع الخفيف المتوسط (API 36)، ويتوفّر فيه غاز مصاحب بكثرة. ونسبة الكبريت (%0.02)، وقد دخل ضمن جولة التراخيص الأولى.

4. **حقل نهر عمر:** يقع (30 كم) شمال غرب البصرة في مدينة الهارثة، ويمتد الحقل لمسافة حوالي (40 كم) طولاً، و(25 كم) عرضاً، ويخترق نهر شط العرب، بدأ الإنتاج منه في عام 1975، وتبلغ كثافة النفط فيه (API 30-40) خفيف المتوسط.

5. **حقل مجنون:** يقع شمال محافظة البصرة غرب مدينة القرنة حتى الحدود مع إيران، وتغطّي منطقة حقل (أهور)، إذ يقع في جزر متفرقة داخل هور الحويزة، وتُسمّى حقل مجنون بهذا الاسم؛ لتوفّر احتياطيّات نفطية مؤكّدة ضخمة، وهو من الحقول (سوبر العملاقة)، إذ تقدّر احتياطياته

5. شركة نفط الجنوب، استعراض أداء المكامن المنتجة للعام 2007، البصرة 2008.

6. وزارة النفط العراقية، دليل شركة نفط الجنوب، البصرة، 2007، ص 18.

بين (25-20) مليار برميل في مساحة صغيرة وقريبة جداً من سطح الأرض، ويتدفق تدفقاً ذاتياً بقوة الغاز المصاحب، ممّا يقلّل من تكاليف الإنتاج، واكتُشِفَ تركيب مجنون عام 1973؛ نتيجة للمسوحات الزلزالية التي قامت بها شركة (سي، جي، جي) الفرنسية لحساب المقاول شركة بتروباس (Petro Bars) البرازيلية.

وعُلمت هذه الآبار بسدادات من الإسمنت -بعد الحرب العراقية الإيرانية عام 1980- بصورة مؤقتة؛ للحفاظ عليها، ولقد منحت الحكومة العراقية بعد اتفاقية النفط مقابل الغذاء حق تطوير هذا الحقل لمجموعة الشركات الفرنسية، وأهم هذه العقود مع شركة (توتال) الفرنسية<sup>(7)</sup>.

واستطاعت شركة نفط الجنوب ببحرات محلية -بعد نهاية حرب 2003- من إعادة العمل في الإنتاج، ومن المشكلات التي يواجهها إنتاج هذا الحقل هو انتشار حقول الألبان الأرضية القابلة للانفجار حول هذا الحقل؛ ممّا يتطلّب إزالتها، ويرفع تكاليف تطوير هذا الحقل.

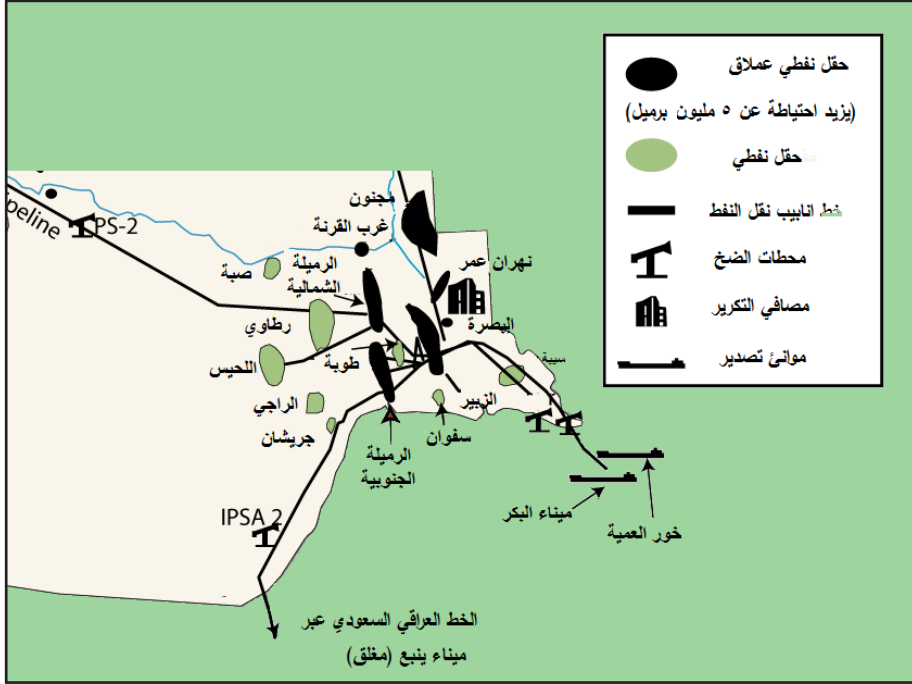
**6. حقل غرب القرنة:** يقع في قضاء المدينة نحو (65 كم) شمال غرب البصرة، ويُعدّ من أكبر الحقول النفطية في العراق، وهو من النوع فوق العملاق، وتبلغ أبعاده (50 كم) طولاً، و(12 كم) عرضاً. ولقد ارتفع تقدير احتياطي حقل غرب القرنة بين (24-20) مليار برميل، إلى (40) مليار برميل، ممّا رفع احتياطي العراقي ككل، ويمثّل هذا الحقل الامتداد الشمالي لحقل الرميلة الشمالية.

**7. حقل اللحيص:** يقع على مسافة (90 كم) جنوب غرب مدينة البصرة، وبدأ العمل فيه منذ عام 1972 من قبل شركة النفط الوطنية العراقية (INOC)، وهو من النوع الخفيف المتوسط (API 32) جرى تطويره من شركة نفط الجنوب. وتبلغ أبعاده (25 كم) طولاً، و(10 كم) عرضاً<sup>(8)</sup>.

7. وزارة النفط العراقية، شركة نفط الجنوب، تقرير موجز عن حقل مجنون، هيئة الحقول، من دون عام، ص2.

8. وزارة النفط العراقية، دليل شركة نفط الجنوب، البصرة، 2007، ص19.

خريطة 1. المؤشرات النفطية في محافظة البصرة



8. **حقل الطوبية:** يقع في مدينة البصرة، اكتشفته شركة نفط البصرة عام 1959 باحتياطي يبلغ (5,1) مليار برميل طورته شركة نفط الجنوب، من النوع المتوسط بكثافة (API 28).

9. **حقل صبة:** اكتشفته شركة النفط الوطنية العراقية عام 1970 باحتياطي يبلغ نحو مليار برميل. ويقع في مدينة البصرة في الجنوب الشرقي.

10. **حقل الجريشان:** اكتشفته شركة نفط البصرة عام 1959 باحتياطي يبلغ نحو (70) مليون برميل، ونفطه من النوع الخفيف المتوسط API 32.

11. **حقل أرطاوي:** اكتشف عام 1948 من قبل شركة نفط البصرة يحتوي على نحو مليار برميل نفط خام مؤكد. وهو من الحقول البكر (Virgin field). ونفطه من النوع الثقيل الحلو (API 21).



**12. حقل سيبية:** هو من الحقول الغازية، ويقع جنوب شرق البصرة، ويمتد إلى الشمال الشرقي باتجاه شط العرب، ويبلغ طوله (21 كم)، وعرضه (13 كم).

**13. حقل صفوان:** يعرف أيضاً باسم قبة صفوان، ويقع جنوب غربي مدينة البصرة في قضاء الزبير قرب الحدود العراقية الكويتية، ونفطه من النوع الثقيل الحلو، ويحتوي على كميات جيدة من الغاز المصاحب، وهو من الحقول المشتركة مع الكويت. وبُني خط أنابيب بطول (20 ميلاً؛ لنقل الغاز من حقل صفوان إلى محطة رئيسة لمعالجة الغاز.

**14. حقل اللحيس:** يقع حقل اللحيس إلى الغرب من مدينة البصرة، وأغلب الغاز المصاحب للنفط، ويحرق كمية قليلة منه تضح بواسطة أنبوب مخصص لهذا الغرض إلى حقل الرميلة الشمالية لمعاملته وكبسه، ويوجد خزانان للجريان في المحطة سعة كل خزان (5000) متر مكعب، فضلاً عن اعتماد محطة اللحيس على التوليد الذاتي للكهرباء، ويضخ النفط الخام المنتج إلى مستودع الضخ في الرميلة الشمالية، ومنه إلى الموانئ للتصدير. وطاقة اللحيس الإنتاجية قليلة مقارنةً بكمية الاحتياطي، ومن المقرر تطوير المحطة؛ لرفع سقف إنتاجها إلى (100) ألف برميل في اليوم .

**15. حقل الراجي:** يقع في مدينة البصرة، اكتشفته شركة نفط البصرة عام 1956 باحتياطي يبلغ نحو (302) مليون برميل. ونفطه من النوع المتوسط الخفيف (31 API) غير منتج حالياً.

### جدول 1. حقول النفط في محافظة البصرة

الحقل	تاريخ الاكتشاف	جهة الاكتشاف	الاحتياطات المؤكدة (مليار برميل)	الإنتاج (ألف برميل يوميا)	كثافة النفط (API)	المحتوى الكبريتي %
1-الرميلة الشمالية	1958	شركة نفط البصرة	9	538	35 درجة	0.2%
2-الرميلة الجنوبية	1953	شركة نفط البصرة	8	648	35	0.2%

المحتوى الكبريتي %	كثافة النفط (API)	الإنتاج (ألف برميل يوميًا)	الاحتياطيات المؤكدة (مليار برميل)	جهة الاكتشاف	تاريخ الاكتشاف	الحقل
0.2%	36	403	9	شركة نفط البصرة	1949	3-الزبير
	43-22	63	6	شركة نفط البصرة	1949	4-نهر عمر
0.24%	32	198	25	شركة بترو براس البرازيلية	1973	5-مجنون
	42	550	39	شركة لوك اويل الروسية	1973	6-غرب القرنة
	32	49	4	شركة نفط البصرة	1961	7-اللحيس
	28	25	1.5	شركة نفط البصرة	1959	8-الطوبة
	36	غير منتج	1	شركة النفط الوطنية	1970	9-الصبة
	32	غير منتج	0.70	شركة نفط البصرة	1959	10-الجريشان
0.5%	21	40	1	شركة نفط البصرة	1948	11-ارطاوي
	24	غير منتج	0.80	شركة ايراب الفرنسية	1977	12-السيبا
	25	50	0.2	شركة النفط الوطنية	1984	13-صفوان
	33	30,4			1974	14-غرب اللحيس
	31	غير منتج	0.302	شركة نفط البصرة	1956	15-الراجي
			105	-----		المجموع

المصدر: رُتَّبَ الجدول بالاعتماد على:

1. د. يحيى حمود حسن، معطيات السياسة النفطية في العراق، مركز العراق للدراسات،
2. باسل محمد نوري وآخرون، تصنيف المخزون النفطي العراقي، شركة نفط الجنوب، دائرة الحقول، 1992، صفحات متفرقة.
3. شركة نفط الجنوب، استعراض أداء المكامن المنتجة لعام 2015.

إنَّ أهم أنواع النفط الخام في البصرة الذي تختلف درجة كثافتها (API) بصورة كبيرة هي (9):

1. خام البصرة: ينتج من حقول الرميلة الشمالية والجنوبية والزيبر وفيه ثلاثة أنواع من النفط هي:

أ- البصرة الخفيف (34 درجة، نسبة الكبريت 0.27%-0.3%) .

ب- البصرة المتوسط (30 درجة، ونسبة الكبريت 0.26%) .

ج- البصرة الثقيل (24-22 درجة ونسبة الكبريت 0.34%) .

ويزج هذه النفط؛ لغرض التصدير نوعية واحدة (مزيج البصرة)، وهو عادةً بمعدل (32) درجة (API) ونسبة المحتوى الكبريتي (0.2%)، ويباع خام البصرة على أساس نفط الخليج (دبي، وعمان)؛ لأنَّها أقرب من حيث المحتوى الكبريتي والكثافة. كما يسوق خام البصرة الخفيف إلى السوقين الأمريكية والأوروبية بصورة كبيرة، كما يسوق بنسبة أقل إلى سوق الشرق؛ لأنَّ مواصفات هذا الخام (الكثافة، والمحتوى الكبريتي، وغيرها) وملائمة ملائمة كبيرة للمصافي العاملة في تلك الأسواق<sup>10</sup>.

وتؤثر درجة فروقات النوعية بين النفط المراد تسعيرة على قيمة صادرات النفط العراقي، إذ كلما كانت درجة الكثافة عالية ارتفع السعر والعكس صحيح، إذ إنَّ النفط ذا الكثافة العالية ينتج مشتقات خفيفة أكثر من النفط ذي الكثافة الأقل، وكلما انخفضت نسبة الكبريت في النفط الخام انعكس ذلك إيجابياً على سعره والعكس صحيح.

#### IV. إنتاج النفط في محافظة البصرة

مع الإمكانات النفطية الكبرى للعراق، فإنَّه يبدو هناك طاقات نفطية معطَّلة وقاصرة لا يستغل منها بصورة منتجة، وتتركز على الحقول الرئيسة هي: (حقل الرميلة في الجنوب، وحقل مجنون، وغرب القرنة، والزيبر، ونهران عمر).

9. وزارة النفط العراقية، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الثالث، مصدر سابق، ص14.

10. وزارة النفط العراقية، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الثالث، مصدر سابق، ص14.

تبلغ الطاقة الإنتاجية العراقية حوالي (4,5) مليون برميل باليوم، بطاقة تصدير (3.5) مليون برميل باليوم (بضمه النفط المهرب). بالمقارنة مع (3.5) مليون برميل باليوم، وهو ما كان ينتجه العراق في تموز 1979.

يبلغ الإنتاج من حقول البصرة حوالي (3,25) مليون برميل باليوم من طاقة العراق الإنتاجية بحدود (70%) من إجمالي إنتاج العراق تأتي بخاصة من الرميثة الشمالي والجنوبي (4,1 مليون برميل باليوم)، وغرب القرنة (550,000 برميل باليوم)، والزبير (403,000 برميل باليوم)، ومجنون (198,000 برميل باليوم)، ونهران عمر (63,000 برميل باليوم)، واللحيس (30,000 برميل باليوم).

## ٧. الصادرات النفطية العراقية

يتجه معظم إنتاج النفط العراقي نحو التصدير بنسبة أكثر من (75%) من إجمالي إنتاج النفط الخام العراقي، بواقع (3,25) مليون برميل يومياً عام 2022، ويرجع ذلك إلى انخفاض استغلال النفط الخام في الصناعة التحويلية، وانخفاض الاستهلاك المحلي، إذ إن مستوى التصدير هذا ما يزال دون المستوى المطلوب، ودون القدرة المتاحة نظراً إلى ضخامة احتياطيات العراق النفطية، والانخفاض النسبي للاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية، واعتماد الاقتصاد العراقي اعتماداً رئيساً على الصادرات النفطية.

أمّا اتجاه صادرات النفط العراقي فتتميّز القدرة التصديرية بأهمّ ذات ارتباطات دولية تتعلّق في السوق الخارجية، إلا أنه يتطلّب من شركة التسويق العراقية زيادة إرباح تصدير النفط الخام العراقي في أسواق النفط الدولية، عن طريق تحقيق نوع من التوازن في التوزيع الجغرافي لصادراته إلى مناطق الاستهلاك الرئيسة في العالم، فقد تميّزت بتنوع اتجاه الصادرات بما يحقّق أعلى فائدة مالية في الأسواق الرئيسة الثلاث: (السوق الأمريكية، والسوق الأوروبية، والسوق الآسيوية «الشرق الأقصى»)، ويمكن توضيح اتجاه صادرات النفط العراقي إلى هذه الأسواق على النحو الآتي:

1. السوق الأمريكية: وتضم دول أمريكا الشمالية والجنوبية حيث يصدر نفط خام البصرة الخفيف إلى تلك السوق (شركات أمريكية، وكندية، وبرازيلية)، ويبيع إلى شركات تمتلك مصافي تكرير منتشرة في السوق الأمريكية، ويصدر خام البصرة الخفيف إلى السوقين الأمريكية والأوروبية

بصورة واسعة وكبيرة؛ لأنّ مواصفات هذا الخام من حيث الكثافة، ومحتوى الكبريت، والأملاح ملائمة عموماً لهذه الأسواق، وهذا ما جعل المصافي في أمريكا تفضّل خام البصرة الخفيف.

2. سوق الشرق الأقصى: تمثّل السوق الآسيوية، وتعدّ الصين، والهند، واليابان، وتايلاند أهم الدول المشترية في هذه السوق، فضلاً عن بعض الشركات العالمية مثل شركة شل، وشركة شيفرون التي تمتلك مصافي في تلك المنطقة، وهذه السوق ذات مردود مجزٍ للنفت العراقي (خام البصرة الخفيف)؛ لقرّبها الجغرافي من الموانئ العراقية.

3. السوق الأوروبية: يصدّر نפט خام البصرة الخفيف إلى أوروبا عبر رأس الرجاء الصالح، وعن طريق قناة السويس، لكن تصدير خام البصرة غير مفضّل من الناحية الاقتصادية؛ بسبب ارتفاع تكاليف النقل مقارنة بنفت خام كركوك الذي يصدّر عبر ميناء جيهان عبر البحر المتوسط، تُعدّ قلة الكميات المصدرة إلى السوق الأوروبية خسارةً سوقٍ مهمّة لاستهلاك النفط، قد لا تستطيع إعادة التصدير إليها في المستقبل بصورة كبيرة بعد إجراء صيانة الأنابيب الناقلة؛ بسبب السياسة التي تتبعها الدول الأوروبية في تقليل استهلاك النفط، فضلاً عن تفضيل الدول الأوروبية الشراكة مع دول المغرب العربي وفي مقدمتها ليبيا، والعلاقات مع دول الاتحاد السوفيتي السابق، ممّا يقلّل حصة العراق في هذه السوق.

يُلاحظ أنّ الكمية المصدرة لأسواق أمريكا هي الكبرى، ويرجع ذلك إلى أنّ الكمية المصدّرة إليه من نפט البصرة الخفيف تعاني من مشكلات أقلّ نسباً، تليها سوق الشرق التي يصدر إليها النفط العراقي عبر ميناء البصرة، ومعظمها تذهب إلى مصافي في الصين، والهند، وكوريا الجنوبية. ثم السوق الأوروبية التي ازدادت كمية النفط المصدرة إليها بعد التحسّن النسبي لحقول كركوك.

## ٧.١ القدرة التكريرية في البصرة

تُعدّ صناعة التكرير من الصناعات التحويلية الإستراتيجية في البصرة، إذ ساعد وجود النفط بكميات كبيرة فيه على إعطاء صناعة التكرير الأولوية بين الصناعات، وضرورة الاستفادة من الموارد المتاحة في البصرة، والتي تمنح صناعة التكرير ميزة تنافسية قد لا تتوفر في عديد من الدول مثل توفر النفط الخام، ووجود قوى عاملة مدربة، وامتلاك مرافق سائدة، كخطوط الأنابيب، وموانئ التحميل والتفريغ، فضلاً عن القيمة المضافة التي تحصل عليها عن طريق تحويل النفط إلى مشتقات

قابلة للتصدير بدلاً من تصديره كمادة خام.

يتجه نحو (25%) من إجمالي إنتاج النفط العراقي إلى الاستهلاك المحلي، و(5%) إلى محطات الكهرباء التي تستهلك النفط الخام الخفيف، و(20%) إلى مصافي التكرير؛ للحصول على المشتقات النفطية مثل: (البنزين، والنفط البيض، وزيت الغاز، وزيوت التشحيم... إلخ) التي تستهلك محلياً، وتقوم شركة توزيع المنتجات النفطية بتوزيع المشتقات على محطات الوقود<sup>(11)</sup>.

يُعدُّ العراق من بين أوائل الدول التي بنت مصفًى في الشرق الأوسط، إذ ترجع بداية نشاط صناعة التكرير في العراق إلى عام 1927، حينما شيدت المصفي الأول في الوند. وجرى -في سنة 1953- تشييد مصفى المفتية في شمال مدينة البصرة، ومن ثمَّ مصفى الشعبية غرب مدينة البصرة في نيسان عام 1974<sup>(12)</sup>. تقوم هذه المصافي في إنتاج المنتجات النفطية، وهي على النحو الآتي: (النافثا، والنفط الأبيض، ووقود الطائرات، وزيت الغاز، وزيت الوقود)، ويوجد في محافظة البصرة مصفيين، هما:

**1. مصفى المفتية:** أنشئ في سنة 1953 في شمال مدينة البصرة على نهر شط العرب جنوب العراق، وهو مصفى صغير بطاقة إنتاجية قدرها (4.5) ألف برميل يومياً. وكان المصفى يتألف من وحدتين إنتاجيتين؛ لتكرير النفط الخام بأجهزة تكرير ميسرة، ويُعدُّ من حقل الزبير، إذ إنَّ الهدف من إنشائه هو لسد حاجة الطلب المتزايد على المنتجات النفطية من النافثا، والبنزين، والنفط الأبيض، وزيت الغاز، وزيت الوقود.

**2. مصفى الشعبية:** الذي بدأ الإنتاج فيه عام 1974 غرب مدينة البصرة بطاقة إنتاجية قدرها (70) ألف برميل في اليوم، وفي عام 1976 أنشأت وحدة التكرير الثانية، وبطاقة إنتاجية قدرها (70) ألف برميل في اليوم، وبدأ الإنتاج الفعلي لها عام 1979، قامت شركة سنام بروجيتي الإيطالية بإنشاء مصفى الدهون عام 1977 بطاقة إنتاجية (100) ألف طن سنوياً، وأنجز المشروع عام 1982 تابع إلى مصفى البصرة، ومن أهم منتجاته زيوت السيارات الديزل، والبنزين، وزيت التورباين، والتروس، والهيدروليك، وغيرها. وبذلك أصبحت الطاقة الإنتاجية الكلية لمصفى البصرة ب(140) ألف برميل في اليوم، إلا أنَّ تعرُّضه لعمليات تخريبية، ممَّا أدَّى إلى انخفاض الإنتاج

11. وزارة النفط العراقية، مكتب المفتش العام، تقرير الشفافية الأول، مصدر سابق، ص-109.

12. منظمة الأقطار العربية للبترو، مستقبل صناعة التكرير، 1975، ص 175.

فيه إلى (98) ألف برميل في اليوم. ويلبّي إنتاج المصفاى حاجة المنطقة الجنوبية المتزايدة من المنتجات النفطية<sup>(13)</sup>. يتزوّد بالنفط الخام من حقلي الزبير والرملية، على إثر توقّف مصفاى المفتية في البصرة عام 1973؛ بسبب قدم وحداته ويسره. يتوقّف معدل زيادة استهلاك المشتقات النفطية على متغيرات عديدة، من أهمّها: (نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، وأسعار المشتقات النفطية، وعدد السيارات، والمكائن، والآلات، ومستوى درجة الحرارة). أدّى تنامي الاستهلاك النفط؛ لازدياد عدد السكان، وارتفاع مستوى المعيشة في العراق، وارتفاع عدد السيارات بصورة كبيرة، ما أدّى إلى زيادة الطلب على مختلف أنواع الوقود)، إلى حتمية زيادة قدرة التكريرية؛ لتواكب زيادة الطلب على المشتقات النفطية كلها.

يعتمد العراق تقريباً اعتماداً رئيساً على النفط؛ لتلبية احتياجاته من الطاقة الأساسية بحوالي (93%) من إجمالي استهلاك الطاقة في العراق مع إشراك نسبة قليلة للغاز الطبيعي بحوالي (5%)، في حين تغطي الطاقة الكهرومائية (2%) من إجمالي الاستهلاك. ويذهب أغلب استهلاك العراق من الطاقة إلى قطاع النقل بنسبة (53%)، يليه قطاع الصناعة (20%)، ومن ثمّ الكهرباء (13%) في حين يستحوذ قطاع السكن وتجارة على نسبة المتبقية بحوالي (14%). يتوقّع أن ينمو استهلاك الطاقة بقوة في العراق لغاية 2030؛ لانتعاش الاقتصادي، ونمو السكان السريع، وارتفاع استخدام السيارات، إذ يتوقّع أن يرتفع الطلب الأساسي على الطاقة إلى أكثر من ضعف لغاية 2030، وينمو بمعدل سنوي يبلغ (3.3%)، وسيبقى النفط الوقود المهيمن، إلا أنّ حصة الغاز ستزداد<sup>(14)</sup>.

13. منظمة الأقطار العربية للبترو، مستقبل صناعة التكرير، 1975، ص 175.

14. International Energy Agency(IEA), **World Energy Outlook 2005**, Middle East, and North Africa Insights ,2006,P379. WWW. International Energy Agency.Org.

## VII. الاستثمار بأسلوب جولات التراخيص

شهدت محافظة البصرة استثمارات كبيرة في المجال النفطي، ومتمثلة بجولات التراخيص، ويمكن توضيحها:

### 1. جولة التراخيص الأولى.

لقد عرض للاستثمار في الجولة التراخيص الأولى في 29 حزيران 2009 ستة حقول منتجة من أضخم الحقول النفطية العراقية هي: حقل الرميلة (الشمالي والجنوبي)، وحقل الزبير، وحقل غربي القرنة المرحلة (1)، وثلاثة حقول في ميسان: (بزركان، وأبو غرب والفكة)، وحقل باي حسن، وحقل كركوك، وحقلين للغاز هما: حقلي غاز عكاس (بالأنبار)، والمنصورية (في ديالى).

إنَّ الهدف من هذه الجولات هو استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ستساعد على تطوير الصناعة النفطية، ورفع مستوى الإنتاج إلى (4.5-4) مليون برميل في اليوم باستخدام الأساليب التقليدية في الإنتاج، ومن ثمَّ زيادة الطاقة الإنتاجية إلى حوالي (6.0) مليون برميل في اليوم باستخدام أساليب الاستخلاص المدعم. فضلاً عن زيادة إنتاج الغاز الحر لأغراض الاستخدام في التوليد الكهربائي، وتصدير الفائض (10). ويمكن توضيح الحقول المعروضة في هذه الجولة، والشركات المتقدمة للاستثمار عن طريق بيانات جدول (2).

أ- حقل الرميلة: فاز ائتلاف شركتي (بريتش بتروليوم، BP)، والنفط الوطنية الصينية (سينوك CNPC)، وبناءً على ذلك فقد تعهَّد هذا الائتلاف بأنَّه سيرفع الإنتاج من (950 ألف برميل يومياً؛ ليصل إلى (2,850) مليون برميل يومياً، بعد أن وافقت على السعر الذي حدَّته الوزارة البالغ (2) دولار عن كل برميل إضافي يُنتج، إذ يُعدُّ حقل الرميلة أكبر حقل نفطي في العراق، وأكبر الحقول العراقية المكتشفة (12).

ب- حقل غرب القرنة المرحلة (1): وُقِّع العقد في كانون الثاني 2010، إذ حصلت شركة (أكسون موبيل)، وشركة شل البريطانية الهولندية على عقد لتطوير حقل غرب القرنة المرحلة (1)، وهو ثالث أكبر حقل في العراق. ويقدر احتياطه بنحو (8.7) مليار برميل نفط. ومن المتوقع أن يزيد الإنتاج في هذا الحقل إلى (2,325) مليون برميل في حال نجاح المشاريع. وتملك (أكسون-



موبيل) حصة (80%)، في حين تملك (شل) حصة (20%) الباقية، وكما توضح بيانات الجدول (2).

ج- حقل الزبير: فازت مجموعة شركات بقيادة شركة (أيني الإيطالية)، وتضم شركة (كوركاز الكورية) المؤتلفة مع شركة (أوكسيدنتال بترولسيوم) الأمريكية بعقد تطوير حقل الزبير؛ لرفع إنتاجه من (195) ألف برميل إلى (1.3) مليون برميل.

وستكون مدة العقد (20) عاماً قابلة للزيادة، قسّمت على مراحل الأولى ما بين ثلاث إلى سبع سنوات، إذ ستكون هذه السنوات مخصّصة لتطوير الحقول؛ للوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى وفُوق ما يحتاجه كل حقل، وتكفّل الشركة المستثمرة بجميع التكاليف، أمّا المرحلة الثانية فهي المحافظة على إنتاج الذروة لمُدّة تتراوح بين (7 إلى 10) سنوات، والمُدّة المتبقية هي التي يتراجع فيها الإنتاج، وهو التسلسل الطبيعي لأي حقل، وتعمل فيها على وقف تدهور الإنتاج، وفي المرحلة الثانية تعمل على زيادة الإنتاج وفُوق الكميات المثبتة في العقد، وتبدأ باستيفاء الأرباح عن كل كمية إنتاج جديدة مضافة، وبضمنها استيفاء كل تكاليف المعدات التي أدخلتها الشركة المستثمرة التي ستصبح من ممتلكات العراق، بعد مدة العقد البالغة (20) سنة، وستقوم الشركة الأجنبية بتمويل التطوير والتشغيل، وتُسوّرد كلفها من النفط المنتج، وستحقّق مكافئة الشركة المقاول بعد إنتاج نفط إضافي فوق خط المشروع محدّد، وستُحتسب وفُوق صيغة مرتبطة بالاستثمارات المالية المصروفة. أمّا بشأن الملاكات العاملة في الحقول فقد اشترطت الوزارة على الشركات المستثمرة أن تكون هناك هيئة؛ لتشغيل الحقول المستثمرة، وإدارتها على أن تكون نسبة العراقيين (85%) من المجموع الكلي، والمتبقي أي: بنسبة (15%) فيكون من الشركة المستثمرة.

## 2. جولة التراخيص الثانية.

وبعد جولة التراخيص الأولى قامت وزارة النفط بجولة التراخيص الثانية في 12 كانون الأول 2009، وعرض فيها عشرة حقول نفطية، وحقل غازي يضم حقولاً مكتشفة وغير مطوّرة، أمّا حقول محافظة البصرة المشمولة بهذه الجولة فهي حقول مجنون، وغرب القرنة المرحلة (2)، ويوضّح الجدول (2) هذه الحقول والشركات الفائزة بالعقد والسعر الذي اتّفق عليه، والإنتاج الذي تعهّدت الشركة بالوصول إليه، وهو:

أ- **حقل مجنون:** فازت به ائتلاف شركتي شل ((shell) المشغل بحصة 60%)، وبتروناس (petronas)) الماليزية (40%) بعد تقديمه عرضاً برفع سقف الإنتاج إلى (1.8) مليون برميل يومياً، وبسعر (1.39) دولار كل برميل إضافي، ينتج فوق مستوى الإنتاج المحددة في العقد. وتصف التقارير هذا الحقل بأنه أحد أكبر الحقول بالعالم، وُرِجِحَ مخزونه بأكثر من (12.7) مليار برميل من النفط. ويبلغ إنتاجه الحالي بمحدود (46) ألف برميل يومياً، والحقل مكتشف منذ نهاية ستينيات القرن الماضي.

ب- **حقل غرب القرنة المرحلة (2):** الذي يقدر احتياطيه النفطي بحوالي (12.876) مليار برميل، وهو أضخم الحقول النفطية العشرة التي عرضت في جولة التراخيص الثانية، ولقد فازت به ائتلاف يضم شركتي لوك أويل (Lukoil) (الروسية) المشغل بحصة 85%)، وستات أويل (Statoil) النرويجية (15%) بسعر (1.15) دولار للبرميل الواحد، لرفع الطاقة إنتاجية إلى (1.8) مليون برميل يومياً. وتشارك لوك أويل في هذا الائتلاف بنسبة (85%) فيما تبلغ حصة شركة ستات النرويجية (15%).

أُخْتِيرَ حقول الجولة الأولى على أساس السرعة في الإنجاز؛ لأنها حقول منتجة تعاني من تراجع بمستوى الإنتاج، في الوقت الذي يحتاج فيه العراق إلى زيادة حجم وارداته بصورة سريعة، أمّا الثانية فاختيرَ فيها حقول مكتشفة منذ عقود، وأهملت من دون أن تُطوّر.

### 3. جولة التراخيص الثالثة.

أعلنت في 20 تشرين الأول من عام 2010 عن جولات تراخيص؛ لتطوير ثلاثة حقول غازية هي: (عكاز) في الأنبار، و(المنصورية) في ديالى، و(السيبة) في البصرة، ويحتوي على ما يقدر بـ (31) مليار متر مكعب، والهدف منه أن يكون العراق أحد الدول المهمة والمنتجة والمصدّرة للغاز، ويمكن توضيح الشركة الفائزة بالجولة في الجدول (2) أنّ جولة التراخيص الثالثة الخاصة بالحقول الغازية، فقد فاز حقل السيبة في محافظة البصرة إلى ائتلاف تقوده الكويت للطاقة بنسبة (60%)، وشركة تباو (TPAO)) التركية (40% حصة التشغيل).

جدول 2. العقود الفائزة في جولات التراخيص لتتقريب النفط والغاز وتطويرها في محافظة البصرة

جولة التراخيص	الحقول	الشركة الفائزة بالاستثمار التراخيص	حصة الشركات %	النوع	الاحتياطي (مليار برميل)	مستوى الإنتاج المستهدف ألف برميل يومياً	الرسم لكل برميل إضافي (دولار)
جولة التراخيص الأولى (2008)	رميلة	ائتلاف شركتي برتش بتروليم البريطانية BP	47.6%	نفط	17	2850	2 دولار
		النفط الوطنية الصينية PCNP	46,4%				
		شركة سومو	6%				
جولة التراخيص الأولى (2008)	غرب القرنة 1	اكسون موبيل	60%	نفط		2825	1,90
		وشل البريطانية الهولندية	15%				
		شركة استكشافات النفط العراقية	25%				
جولة التراخيص الأولى (2008)	الزبير	ائتلاف شركة ايني الإيطالية	32,8%	نفط	4	1200	2,00 دولار
		وشركة أوكسيدنتال الأمريكية	23,4%				
		وشركة كوريا للغاز	18,7%				
الثانية (2009)	غرب القرنة 2	ائتلاف يضم شركتي لوك أويل الروسية	85%	نفط	12.8	1,800	1,15
		وستات أويل النرويجية	15%				
الثانية (2009)	مجنون	ائتلاف شركتي شل	60%	نفط	12.7	1,800	1,39
		وبتروناس الماليزية	40%				

7,7	100 (مليون قدم مكعب)		غاز	60%	ائتلاف تقوده كويت انيرجي	سبية	الثالثة (2010)
				40%	و TPAO التركية		
6,24	غير معروف		احتمال جود نفط		الكويت للطاقة	قطعة 9 المساحة 900 كم	الرابعة ) (2012)

الإنتاج (ألف برميل يومياً لمشاريع النفط و bcm بالسنة لمشاريع الغاز)

المصدر: رُتَّبَ الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على:

1) International Energy Agency, **Iraq Energy Outlook**, World Energy Outlook Special Report, www.iea.org ,2012, p37.

(2) ضياء المرعب، السياسة النفطية والتراخيص، الحلقة الثالثة،

www.al-ghad.org/2009/09/01/exclusive-iraq-first-oil-bids

(3) جولة التراخيص تنتهي بالموافقة على تطوير حقل الرميلة

. ar.aswataliraq.info/index.php?s=%D8%A7%D9%84/

(4) مهند الشيخلي، جولات تراخيص النفط العراقية، knol.google.com/k/، /muhannad-alsheikhly

#### 4. جولة التراخيص النفطية الرابعة.

أطلقت وزارة النفط العراقية جولة التراخيص النفطية الرابعة في 11 أيلول 2011 التي تشمل تطوير المواقع الاستكشافية الجديدة البالغ عددها (12) موقعاً استكشافياً سبعة منها للغاز، وخمسة مواقع للنفط، وهذه المواقع موزعة على المحافظات العراقية: (نينوى، وديالي، وواسط، والبصرة، والمثنى، والقادسية، وبابل،

تختلف جولة التراخيص الرابعة عن جولة التراخيص الأولى، والثانية، والثالثة التي أُعلِنَ عنها سابقاً؛ لأنها تتعامل مع رفع استكشافية -محدودة المعلومات-.

إنَّ الهدف من هذه الجولة احتمالية اكتشاف الغاز في المناطق المحددة، ويُطوَّر ويُنتَج؛ لتلبية الحاجة المحلية للغاز في توليد الطاقة الكهربائية للمحطات التي تعمل بالغاز، وكذلك الصناعات التي تعتمد على الغاز في الوقود.

وكان العراق موافقاً على إنشاء مشروع مشترك مع شركة (شل) للاستثمار النفطي في تطوير إمدادات البلاد من الغاز الطبيعي في أيلول 2008، وكان حينها ثاني اتفاق من نوعه مع شركة أجنبية تبرمه وزارة النفط بعد العام 2003. ووفقاً للاتفاق سيمتلك العراق (51%)، في حين تمتلك (شل) نسبة (49%) من المشروع الذي يستثمر في الغاز الطبيعي في محافظة البصرة الغنية بالنفط. ويركّز المشروع بالدرجة الأولى على إنتاج نحو (700) مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي في اليوم الواحد كمنتج ثانوي من استخراج النفط الخام في المنطقة (18).

ستتميّز نماذج عقود الجولة الرابعة بعدد من التغييرات عن عقود الجولات الثلاثة الأولى، وسيُحتسب المبلغ الذي ستدفعه الحكومة لهذه الشركات عن كل برميل من النفط المنتج، وصورة مختلفة في العقود الجديدة. إذ لن تدفع الحكومة للشركات رسوماً مقابل النفط المنتج من قبل الشركات المتعاقدة مع الشركات صاحبة العقود، تقوم الحكومة وفقاً للصيغة الجديدة للأجور باقتطاع تكلفة العقود الفرعية من مجموع الإنتاج، ومن ثمّ دفع رسوم الأجور عن الكمية المتبقية من الإنتاج. ومع المميزات الكثيرة لهذه العقود في الاستثمار في محافظة البصرة الآن؛ إلا أن بعض الشركات المستثمرة قرّرت الانسحاب من تلك الحقول.

## VIII. التلوث البيئي في مجال القطاع النفطي العراقي:

يُعدُّ النفط والغاز من أهم مصادر تلوث البيئة بمختلف مراحلها الإنتاجية والاستهلاكية، إذ ارتبطت زيادة التلوث البيئي بتطور النشاط الاقتصادي للإنسان، إذ تزداد الحاجة إلى مصادر الطاقة (نفط، وغاز)؛ لكي تتسق مع التطور الاقتصادي، وخصوصاً في الجانب الصناعي. للنفط تأثير ملحوظ على الناحية البيئية والاجتماعية؛ لذا تظهر واحدة من أصعب الأمور في مجالات التنمية وهو تحقيق تنمية سريعة من دون أضرار بيئية.

ومما يزيد خطورة التلوث في محافظة البصرة أنه لا توجد إجراءات حكومية تحد من ارتفاع مستويات التلوث، وتُقلل من الانبعاثات في الإنتاج، ولا توجد سياسة تشجع مصادر الطاقة المتجددة. كما تفتقر مصافي العراق إلى وجود أقسام خاصة لقياس مدى تلوث عناصر البيئة الماء، والهواء، والتربة، والعمل في التحكم في مصادر هذه الملوثات؛ لتكون درجاتها في حدود المسموح به من قبل منظمات حماية البيئة<sup>(15)</sup>.

وما يمر به العراق حالياً في محاولاته الجديدة لزيادة صادراته النفطية والغازية، وتأثير الآثار السلبية للقطاع النفطي عن طريق التربة والأبخر والغازات اللاتي تنشر ملوثات مختلفة، مثل: صاعد انبعاث غاز (CO<sub>2</sub>) ثاني أكسيد الكربون، وأكاسيد النتروجين، والكبريت، وكذلك انتشار دقائق صلبة في الهواء المحيط. يُعدُّ النفط العراقي من المركبات التي تتصف بارتفاع نسبة المواد الكبريتية الضارة بصحة الإنسان، مما يتطلب القيام بوحدة الهدرجة؛ لتخليص المنتجات النفطية من المواد الكبريتية. ويُعدُّ استهلاك المشتقات النفطية مثل: (البنزين، والغاز، والمشتقات الأخرى الناتجة عن عمليات الاستهلاك، والتكرير النفطي) من أهم مصادر تلويث الهواء، وبالخصوص غاز (CO<sub>1</sub>) أحادي أكسيد الكربون، ومن مصادر التلويث:

1. حرق الغاز الطبيعي المصاحب لعمليات الإنتاج النفطي: الذي يُحرق بشعلات خاصة بعد عمليات التصفية الذي يُعدُّ أهم مصادر التلوث الهوائي.
2. الحوادث والنشاطات التي تصاحب إنتاجه وتشغيله، مثل: الانفجارات الزلزالية أثناء إنتاجه والحفر، تولد النفايات الملوثة. ومثل أنواع الوقود الأحفوري الأخرى، الذي يتسبب بحرق النفط

15. محمد جواد، النفط والبيئة كيتو وابلك إشكالية التضاد، أخبار النفط والصناعة، العدد 414، 2005، ص 109.

في انبعاث غاز ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي، وهو ما يساهم في ظاهرة الاحتباس الحراري.

3. عمليات تكرير النفط: تُعدُّ مصافي النفط واحدة من أخطر مصادر التلوث البيئي في العراق؛ لتعدُّ المواد التي تتعامل معها، فهو يطرح مواد كبريتية ونيتروجينية في حالات سائلة، أو غازية، وينطلق بعضها إلى الجو من مداخن الأفران، وبعضها من محابس تنفيس الخزانات، وأجهزة الضغط، وقسم يصيب مصادر المياه من تلوث، وذلك عن طريق ارتباط عمليات التكرير النفطي باستخدام كميات كبيرة من الماء في مراحلها المختلفة، ويظهر التلوث بوجود غاز الأمونيا المذاب، والكبريت، والأحماض العضوية، ومعادن أخرى في فضلات الماء المستخدم في المصافي، والذي يُعاد ضحُّه إلى المصادر المائية؛ ممَّا يسبِّب تلوثها بتلك المعادن.

ويتضاعف استهلاك الوقود في العراق تضاعفاً مضطرباً مع ازدياد وسائل النقل على الطرقات. ومع استهلاك العراقيين لملايين البراميل من الوقود، تصبح الحاجة ملحةً للوقوف على النتائج التي يسببها الاختلال بشروط البيئة على الإنسان والحيوان على حدِّ سواء.

### IX. مشروع (البترو دولار) ومدى الفائدة منه؛ لإنعاش واقع محافظة البصرة

جاء مشروع البترو دولار؛ لإنصاف هذه المحافظة، وما تتحمَّله من الآثار السلبية الناجمة عن إنتاج النفط، ومنها تلوث البيئة، والمعاناة الصحية الأخرى، ومع افتقارها إلى البنى التحتية اللازمة لعملية الإعمار، والتنمية، والنقص الحاد في الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، فإنَّ انتفاعها بثرواتها هو حق مشروع لها، وحاجة ماسة في الوقت نفسه؛ لأنَّها ما زالت بحاجة إلى تنفيذ مشاريع في مختلف المجالات للنهوض بها من واقعها المتردي، والتقليل من معاناتها، والقيام بمحلات إعمار وبناء تناسب بما تملكه من ثروات وموارد.

استناداً للمادة (43- أولاً) من قانون الموازنة التي أقرها مجلس النواب في (26/1/2010) بالأغلبية، وأحكام المادة (121) من الدستور والتي نصَّت على تخصيص حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً للأقاليم، والمحافظات مع الأخذ بنظر الاعتبار مواردها، وتقرَّر أن يتولَّى وزير المالية تحويل مبلغ إلى ميزانية المحافظة المنتجة، ما يعادل:

- دولار واحد عن كل برميل نفط خام منتج في المحافظة المنتجة.
- دولار واحد عن كل برميل نفط خام مكرّر في المصافي لكل محافظة منتجة.
- دولار واحد عن كل (150) متر مكعب من الغاز الطبيعي لكل محافظة منتجة.
- تخصيص (5%) من إجمالي الإيرادات المتحققة فعلاً من المنافذ الحدودية (البرية، والجوية، والموانئ) ما عدا الإيرادات السيادية لموازنة المحافظات الحدودية على وفق المادة (42).

وبما أنّ البصرة المدينة الأكثر إنتاجاً للنفط في العراق، إذ تنتج أكثر من (3) مليون برميل يومياً، ونفرض أنّها تنتج بمحدود (3) مليون دولار يومياً، أي: بمعنى آخر شهرياً يكون المبلغ بمحدود (90) مليون دولار شهرياً (3 مليون دولار×30 يوماً)، وعليه يكون إيرادات المحافظة في السنة بمحدود (32.400) مليار دولار سنوياً (90 مليون دولار شهرياً×360 يوماً). ومما يزيد أهمية هذا المورد هو ضخامة احتياطات البصرة من النفط الخام؛ ممّا يمكنها من الحصول على إيراد مستمر.

يتضح أنّ مستوى تصدير هذا ما يزال دون المستوى المطلوب، ودون القدرة المتاحة؛ نظراً إلى ضخامة احتياطات البصرة النفطية، والانخفاض النسبي للاستهلاك المحلي للمشتقات النفطية.

أمّا إيرادات مصافي البصرة فتبلغ طاقة تكرير مصفى البصرة بمحدود (150) ألف برميل يومياً، وكذلك الحال بالنسبة المنافذ الحدودية (البرية، والجوية، والموانئ)، إذ تُعدّ البصرة ميناء العراق الأوحد، ومنفذه البحري الرئيس، إذ يوجد في العراق سبعة موانئ تقع كلها في البصرة، تقسّم على أربعة منها موانئ تجارية؛ لتصدير السلع واستيرادها: (ميناء المعقل، وميناء أم قصر، وميناء أبو فلوس، وميناء خور الزبير)، هناك ثلاثة موانئ نفطية هي خور العمية، وميناء البصرة الكبير، ومستودع الفاو. وبالطريقة نفسها التي حُسب فيها إيراد إنتاج النفط يتضح مقدار الإيرادات التي يمكن أن تحصل عليها البصرة، في حال استغلالها بصورة مثلى.

وهذا ما يعطيها ميزة بالمقارنة مع المحافظات غير المنتجة للنفط للحصول على أموال البترودولار التي يفترض أنّها خصّصت لخدمتهم. خصوصاً أنّ محافظة البصرة الأغنى بين مدن العراق، هي أيضاً الأكثر تردياً في الخدمات. إنّ ما يعرقل استغلال هذه الموارد هو:



1- سياسة الحكومة المركزية: مع مرور أكثر من (11) عاماً على إطلاق مشروع البترودولار؛ إلا أنّ عائدات هذا المشروع ما زالت حبيسة خزائن البنك المركزي العراقي الذي ينتظر إقرار آليات صرفها، وجعلت هذه العقبة المحافظات المنتجة تشكو من الروتين، وبطء الإجراءات الإدارية من قبل الحكومة المركزية لصرف مستحققاتنا كمحافظة منتجة للنفط.

وتضارب في عمل وزارتي المالية والنفط اللتين يتحملان وزر ذلك؛ لأنّ وزارة النفط لم تشعر وزارة المالية بأن تستقطع الأموال المخصصة للبصرة من ميزانية البترودولار من عائدات النفط، فضلاً عن البيروقراطية المستشرية في مؤسسات الدولة تعرقل صرف هذه الأموال في أوقات مناسبة، وعدم وجود رغبة حقيقية لدى الحكومة الاتحادية في الإسراع بصرف هذه الأموال.

2- إجراءات المحافظة البصرة: تعاني الحكومة المحلية في البصرة من تلوّك في صرف المبالغ التخصيصات البترودولار؛ لأسباب فنية وإدارية وأخرى متعلّقة بالحكومة الاتحادية، وأنّ أبرز هذه الأسباب هو هذه التجربة الجديدة، وتحتاج إلى قواعد واضحة وتفصيلية وآليات تحدّد أوجه الصرف، وخبرات متخصصة للتعامل مع هذه الأموال في الحكومات المحلية، وغياب ما يُعلن من مشاريع على أرض الواقع؛ نتيجة الإدارة السيئة والفساد المتفشي، ممّا يعرقل تنفيذها لأي مشروع خدمي يعوضها عن الإضرار المترتبة على إنتاج النفط. تمنع هذه الإجراءات المعقدة من تنفيذ المشاريع، ومن ثمّ إعادة الأموال إلى الحكومة المركزية مرة أخرى، ممّا يؤدي إلى عدم تنفيذ أي مشروع حتى اللحظة عن طريق استثمار عائدات البترودولار.

وعليه فإنّ مشروع البترودولار الذي وإن رأى النور على رفوف المسؤولين، لكنّه لم يُوجه لمشاريع إستراتيجية تُرفه المواطن البصريّ، فأمواله في أدراج المحسوبة كما يقر بعض المسؤولين. ممّا يؤدي إلى إرجاع الأموال إلى الميزانية الاتحادية لإخفاق حكومتي المركز والبصرة بالتعامل معها. وإنّ مبالغ (البترودولار) المخصّصة لمشاريع المحافظة من عائدات النفط مرشّحة للعودة إلى الميزانية المركزية؛ لفشل تخطيط الحكومتين المركزية والمحلية في التعامل مع ملف المشاريع.

إذ إنّ مشروع البترودولار قد جاء لإنصاف هذه المحافظات، وما تتحمّله من الآثار السلبية الناجمة عن إنتاج النفط، ومنها تلوث البيئة، والمعاناة الصحية الأخرى، ومع افتقارها إلى البنى التحتية اللازمة لعملية الإعمار والتنمية والنقص الحاد في الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة، فإنّ

انتفاعها بثرواتها هو حق مشروع لها، وحاجة ماسة في الوقت نفسه؛ لأنها ما زالت بحاجة إلى تنفيذ مشاريع في مختلف المجالات للنهوض بها من واقعها المتزدي، والتقليل من معاناتها، والقيام بعمليات إعمار وبناء تناسب بما تملكه من ثروات وموارد لو امتلكتها بلدان أخرى لكانت مشاهد العمارات وناطحات السحاب هي السائدة في مناظرها.

إنّ هذه الأموال هي تعويض ممّا تتحمّله البصرة من التلوث البيئي، إذ يُعدُّ القطاع النفطي من أكثر المجالات تأثيراً على البيئة؛ لكثرة المواد الضارة وتنوّعها التي تنطلق منها إلى الهواء، والماء، واليابسة، ويرافق العمليات النفطية ملوثات خطيرة تؤثر على نظافة البيئة وسلامتها. وممّا يزيد من خطورتها هو أنّ النفط العراقي الخام يمتاز بارتفاع نسبة الكبريت فيه؛ ممّا يتطلّب معالجته قبل عرضه في السوق، وتفتقر المصافي العراقية إلى وجود أقسام خاصة لقياس مدى تلوث عناصر البيئة (الماء، والهواء، والتربة)، والعمل في التحكم في مصادر هذه الملوثات؛ لتكون درجاتها في حدود المسموح به من قبل منظمات حماية البيئة، وتزداد الملوثات النفطية؛ للقصور في استخدام التقنيات والمواد النظيفة، ومن ثمّ تُعدُّ مصافي النفط في العراق واحدة من أهم الملوثات البيئية في المنطقة، التي تطرح نسبة كبيرة من الرصاص؛ فضلاً عن طرح غاز ثاني أوكسيد الكربون ( $CO_2$ ) الملوث للبيئة، وغاز كبريتيد الهيدروجين ( $H_2S$ ) الناتج عن حرق الغاز المحترق، إذ تفتقر المنشآت العراقية النفطية إلى تقنية اصطياد هذه الغازات كما هو معمول في كثير من الدول النفطية المجاورة، وتحويلها إلى مواد صناعية، أو حقنها إلى المكامن، فمن المعروف أنّ هذه الغازات تسبّب إمرضاً سرطانية وحالات الحساسية والربو وتشوهات في الأجنة لدى الحوامل.